



المساعدات الاجتماعية

تهدف ركيزة المساعدات الاجتماعية إلى إرساء نظام يتكوّن من برامج مبسّطة ومُنسّقة جيّدًا، تُوفّر دعمًا مباشرًا للدخل يسمح للأسر بمواجهة حالات الضعف المتزايدة وحالات عدم استقرار الدخل وانعدام الأمن الغذائي. كما وتعزّز هذه البرامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والحياة الكريمة، وتحافظ أيضًا على رأس المال البشري/الإنتاجية. سيقوم النظام على مجموعةٍ من المنافع الأساسية لدعم الدخل على مدار دورة الحياة، لمعالجة حالات الضعف/الحالات الطارئة خلال مراحل الطفولة وسن العمل والشيخوخة (أرضية الحماية الاجتماعية). هذا بالإضافة إلى برامج الملاذ الأخير لتوفير المساعدات النقدية للأسر الأكثر فقرًا التي تبقى في حالة من الفقر المدقع (شبكات الأمان الاجتماعي).

بالإضافة إلى ذلك، ستتبنّى برامج المساعدات الاجتماعية هيكلياتٍ قادرة على الاستجابة للصدمات لتأمين الحماية الاجتماعية، بحيث تتمكّن من "تحسين نسبة الاستفادة" عن طريق زيادة مستويات المنافع مؤقتًا للمستفيدين الحاليين، وكذلك من "توسيع نطاقها" عن طريق توفير منافع مؤقتة في أوقات الشدّة للأسر المتضررة التي لم تكن من جملة المُستفيدين سابقًا.

يُشكّل النظام المتعدّد الأوجه الذي يستهدف الفقر وجوانب الضعف المرتبطة بدورة الحياة مسار العمل الأنسب في هذا الإطار، وذلك لأسبابٍ متعددة:



النتائج السياسية

بناءً على ما تقدّم، تُقدّم النتائج السياسية التالية:

س ١-١:

جميع الأفراد المستضعفين يستفيدون من دعم مباشر للدخل لمنع حالات الفقر والاستضعاف والإقصاء الاجتماعي والتخفيف من حدّتها، إضافةً إلى الحدّ من عدم المساواة بشكل عام.

س ١-٢:

تحويلات المساعدات الاجتماعية كافية لتحقيق مستوى معيشي جيّد وللتخفيف من أثر المخاطر المتعددة الأوجه في دورة الحياة.

س ١-٣:

البنية التحتية الوطنية للمساعدات الاجتماعية تسمح بتقديم خدمات فعّالة وكفوءة وشفّافة، وتُسهّل التنسيق والتكامل بين برامج المساعدات الاجتماعية ضمن نظام الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقًا.



التوجهات والمبادرات الاستراتيجية للمساعدات الاجتماعية

التوجه الاستراتيجي ١:

التوسع تدريجيًا في تأمين دعمٍ مباشرٍ وملائمٍ للدخل على مستوى الأسر والأفراد الذين يواجهون الفقر وحالات الضعف المرتبطة بدورة الحياة .

المبادرة ١.١:

دعم واستكمال التوسيع الطارئ المُقرَّر لشبكات الأمان الاجتماعي للأسر التي تعيش في فقر مدقع.



المبادرة ١.٢:

إطلاق وتنفيذ منح اجتماعية شاملة، كأساسٍ لأرضية حماية اجتماعية تتصدّى لمختلف جوانب الضعف المرتبطة بدورة الحياة.



التوجه الاستراتيجي ٢:

ضمان التنسيق والمواءمة بين مختلف تدخلات المساعدات الاجتماعية كجزء من نظامٍ وطني للمساعدات الاجتماعية، بما في ذلك مراعاة الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية.

المبادرة ٢.١:

إنشاء وحدةٍ أو آليةٍ لتنسيق المساعدات الاجتماعية، تجمع وتوحد تصاميم وعمليات البرامج عبر مختلف المؤسسات.



المبادرة ٢.٢:

اعتماد نُهجٍ موحدةٍ/منسقةٍ لتحديد معايير الأهلية وقيم التحويلات عبر مختلف التدخلات في نظام المساعدات الاجتماعية، انطلاقًا من دراسةٍ تحليلية شديدة الدقة، وإجراء مراجعة دورية لهذه النُهج.



المبادرة ٢.٣:

لحين عودة النازحين السوريين، الدفع باتجاه مواءمة شبكات الأمان الاجتماعي الخاصّة باللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين والممولة والمنفذة من قبل المجتمع الدولي مع النظام الوطني قيد التطوير للمساعدات الاجتماعية الخاصّة بالمواطنين اللبنانيين.



التوجه الاستراتيجي ٣:

ربط المساعدات الاجتماعية بالخدمات والبرامج التكميلية التي تتصدّى لجوانب الضعف المتعددة الأبعاد.

المبادرة ٣.١:

تطوير الروابط وأنظمة الإحالة بشكلٍ كاملٍ بين برامج المساعدات الاجتماعية والبرامج الأخرى التي توفّر فرصًا للإدماج الاجتماعي.



المبادرة ٣.٢:

زيادة خدمات إدارة الحالات والرعاية المُتخصّصة للفئات المُستضعفة التي تواجه حالات ضعفٍ متعددة الأبعاد.



المبادرة ٣.٣:

ربط المساعدات الاجتماعية بالتعليم والتدريب التقني والمهني الرسمي لتجديد ودعم المهارات، بالإضافة إلى فرص سُبل كسب العيش وغير ذلك من بناء القدرات في مجال المهارات الحياتية.



المبادرة ٣.٤:

ضمان وجود روابط فعلية بين المساعدات الاجتماعية والوصول إلى السكن الميسور التكلفة والشامل.



التوجه الاستراتيجي ٤:

تطوير البنية التحتية للمساعدات الاجتماعية وبناء قدرات الوزارات والمؤسسات الوطنية المكلفة بتوفير مساعدات اجتماعية متكاملة.

المبادرة ٤.١:

اعتماد آليات وطنية تديرها الحكومة بالكامل للدفع وتقديم الخدمات، ضمن الإطار المؤسسي الموحد لوحدة تنسيق المساعدات الاجتماعية، بحيث تهتم بمسائل التسجيل، والإعداد، وتسليم المبالغ النقدية للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية بطريقة منتظمة وموثوقة ومُتاحة.



المبادرة ٤.٢:

تحسين قدرة الأنظمة على الاستجابة للأزمات من خلال ترسيخ عنصر الاستجابة للصدمة في البرامج الحالية (والمستقبلية)، ويشمل ذلك البيئة التمكينية، وتصاميم البرامج، وأنظمة تقديم الخدمات.



المبادرة ٤.٣:

الاستثمار في مبادرات الاتصال والتواصل بشكل متسق لضمان إطلاع المستفيدين (وخصوصاً الفئات المستضعفة) والأفراد المقصودين على أهداف برامج المساعدات الاجتماعية، والمجموعات السكانية المُستهدفة، والمُستحقات من المنافع، بما في ذلك في المناطق الريفية والنائية.



المبادرة ٤.٤:

دعم آليات التظلم والتعويض المتكاملة في ما يتعلق بالشكاوى والطعون، وكذلك الاستفسارات على المستويين الوطني والمحلي.



المبادرة ٤.٥:

إنشاء وصيانة نُظُم وطنية لإدارة المعلومات على مستوى البرامج وضمان تكاملها كجزء من سجل وطني واحد لقطاع الحماية الاجتماعية.

